"الأمناء" تواصل فتحها ملف إعادة إعمار المناطق المحررة (3-3)

الحكومة والسلطة المحلية تستجيب وتحرك مياه إعادة العمران الراكدة

استطلاع/ أحمد حسن العقربي

"أسماء" من حي القطيع المدمر، لا تشعر بالحزن على فقدان منزلها ، وتؤكد أنها طالما بقيت أسرتها بخير فإن البيت يمكن أن يبنى غيره وكل شيء يمكن تعويضه إلا تلوث الضمائر لا يمكن تعويضها.

قصص المعاناة الإنسانية

وتروي لنا الوالدة أسماء قصة أخرى لطفل ولد في إحدى مراكز الإيواء بعدما نزحت عائلته - وهي من حي القطيع المدمر - جراء الحرب ، والذي نقل إلى إحدى المدارس القريبة بعد ما تقطعت بهم السبل في إيجاد مكان آمن داخل نفس هذا الحي الذي تعرض لحملة إبادة وقصف مدفعي كثيف على مدار أيام الحرب .. واستمرت في سرد قصص المعاناة قائلة :" كان الوضع صعبا على امرأة في شهرها التاسع"، كما يصف لنا زوجها أبو أحمد - 45 عاما - الذي حكى قائلا :"أوشكت زوجتي على وضع مولودها ، وبعد وصولنا إلى مدرسة الإيواء بعدة أيام وكانت الظروف صعبة والوقت متأخر لنقلها إلى مراكز الإسعافات الطبية الطارئة ، بالإضافة إلى أن الحوثيين والعفاشيين كانوا يستهدفون سيارات الإسعاف ، لهذا اضطرت للولادة داخل المدرسة".

عدن تقاوم.. هذا الاسم الذي اختاره أبو أحمد لمولودته التي أبصرت النور في ظروف مؤلمة جداً ، وقد اختار لها هذا الاسم من واقع الحال الذي يعيشه سكان عدن المنكوبون .

عدن التي أصبحت تحت رحمة أصحاب الضمائر الميتة الذين يشاهدون الأسر تعاني الآلام وتصرف كل تحويشات العمر من أجل إيجار سكن بعد أن تدمرت منازلهم ، وأصحاب الشأن في غفلة عنهم - وكأنهم ليسوا مسؤولين عن الرعية - كما قالها أحد المواطنين المنكوبين .

> **أصحاب المنازل المهدمة: آمالنا في مسؤولي إعادة الإعمار نتأرجح بين الشك واليقين**

> **الوالدة (أسماء) تظهر من بين حطام الركام: عدن لم تستطع أن تداوي نفسها بنفسها**

تحرك حكومي على استحياء

وبعد أن ارتفعت أصوات الأسر المنكوبة وخرجت من صمتها أو بالأحرى أنها قد كسرت جدار الصمت القاتل ، وبعد أن حركت صحيفة "الأمناء" مياه الإهمال الحكومي الراكدة من خلال نشر حلقات ملف إعادة الإعمار ، وتحركت الحكومة في خجل بإماطة اللثام عن تحركها السلحفي في هذا الملف لتمتص غضب المنكوبين واستياء الرأي العام العدني في ضوء تعالي أصوات المعذبين من دمرت منازلهم وضغط الإعلام واستياء الرأي العام الشعبي ، تحركت الحكومة والسلطة المحلية على خجل لتحريك ملف العمران الذي تأخر بسبب تبرير الجهات الحكومية والمحلية بسبب البحث عن مصادر تمويل من دول التحالف والمنظمات الدولية والإنسانية أو الدول المانحة ، وفي هذا الخصوص كان الأخ محافظ محافظة عدن اللواء عيدروس الزبيدي قد رأس في منتصف الأسبوع المنصرم الاجتماع الأول للجنة إعادة الإعمار وترميم المباني الشعبية بالعاصمة عدن.

اجتماع لجنة إعادة الإعمار

الاجتماع ضم كلاً من الإخوة: أحمد سالم ربيع علي، والوكيل غسان الزامكي، ومدراء مكاتب المالية والإنشاءات والشؤون القانونية، ومدير مكتب المحافظ، والمدير المالي، حيث ناقش الاجتماع تنفيذ برنامج إعادة إعمار المباني السكنية المدمرة جزئيا وكليا، كما تم في الاجتماع أيضا مناقشة اللوائح التنظيمية لإعادة الإعمار وتقديم المناقصات وعملية البدء في المرحلة الأولى وفق الآلية المرفوعة من قبل مكتب أشغال عدن .

إعادة الإعمار التدريجي

المتضررون من تدمير منازلهم ساورهم الأمل بعد أن بدأت لجنة إعادة الإعمار اجتماعاتها وعبروا عن غضبهم في توخي الانتقائية للبدء بإعادة العمران بشكل جزئي وتدريجي بحسب الأولويات ، كأن تبدأ اللجنة بإعادة العمران في مديرية التواهي ، ويقولون هذا الأمر غير منصف وأنه لابد أن يبدأ العمران في جميع مديريات المحافظة ، لأن المتضررين في المديريات لم يستطيعوا التحمل للمعاناة سنوات أخرى بعد الثلاثة الأعوام الماضية من الحرب ، ولابد أن يكون إعادة الإعمار متوازن وعادل في جميع المديريات وإلا على الحكومة أن تدفع إيجارات السكن للاجئين ، فظروفهم الاقتصادية صعبة ومعاناة الحياة أشد إيلاما ، والجهات الحكومية والسلطة المحلية المعنية عزت البدء بالتدريج بدءاً من مديرية التواهي أنه مرهون بالبحث عن الموارد المخصصة لإعادة الإعمار وأن الحكومة ولجنة إعادة الإعمار يسعيان جاهدان إلى البحث عن مصادر تمويل خليجي (دول التحالف) ودولي عبر المنظمات الدولية والإنسانية والدول المانحة.

"الأمناء" من جانبها وفي استيضاحها لخفايا تأخر إعادة الإعمار التي التزمت به الحكومة والسلطة المحلية التقت بالأخ المهندس / وليد الصراري مدير مكتب الأشغال بعدن الذي أوضح قائلا :" إن مكتب الأشغال في عدن يبذل جهودا جبارة ، وتم استكمال حصر أضرار المنازل الحكومية ومنازل المواطنين والمنشآت السياحية رغم الظروف التي مرت بها عدن بعد الحرب ، حيث تم استكمال كل الإجراءات الهندسية معتمدا على كوادره الفنية والتي أنجزت العمل الكبير بتناغم مع مراعاة ما تعانيه محافظة عدن وسكانها الطيبين من ظروف مؤلمة"، وأضاف :" سنبدأ بالخطوة الأولى من الأعمال لقطاعات مختلفة من مديرية التواهي والتي تم التوصل في هذا الخصوص بعد أن تم الحصر الميداني من قبل الإخوة المهندسين".

جمع البيانات الأولية

وأوضح بالقول :" سيتم معالجة الأضرار من خلال جمع البيانات الأولية المرفوعة من قبل لجنة الحصر، وهذا يعتبر المدخل الأساسي لمعالجة الأضرار المتواجدة على الطبيعة ، وهناك مربعات أساسية وقطاعات متضررة من جراء الحرب الحوثية العفاشية وسيتم معالجتها وفق آليات معينة للهدم وإعادة البناء وفق الرؤية الخاصة " ، مشيراً إلى قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لتسيير الإعمار برئاسة الأخ محافظ محافظة عدن ، وكذا القرار الخاص بتشكيل الوحدة التنفيذية للإعمار برئاسة مدير مكتب الأشغال ، والبدء بالإعمار بسبب البحث عن مصادر التمويل من المنظمات الدولية والجهات الداعمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

وقال :" نحن نشعر بمعاناة أهلنا في عدن ، ونحن شركاء في هذه المعاناة ، ولكن إن شاء الله وبالإرادة وتعاون الجميع والاستمرار في البحث عن مصادر التمويل الكافية سنعالج قضية إعادة الإعمار ".

أعضاء لجان الأحياء في مديرية التواهي قالوا :" لقد عرف الناس الحقيقة من إعادة البناء المربوطة بتوفير التمويل الخارجي وهو الذي جعل لجنة إعادة الإعمار تفكر بالبدء التدريجي لإعادة العمران والذي يبدأ بالتواهي وصولا إلى الانتهاء من المديريات الثلاث لكي تهدأ الأنفس وشريطة أن تواصل لجنة إعادة الإعمار في البحث عن مصادر تمويل من المنظمات الدولية لتستعجل، وعلى دول التحالف أن لا تقف مكتوفة الأيدي ، وعليها أن تسهم بأموال سخية في إعادة الإعمار لأن حجم أضرار مباني المواطنين والمنشآت الحكومية يتطلب أموالا كبيرة حتى يتمكن المواطنون المتضررون والمنكوبون من إعادتهم إلى منازلهم .